البيرق - الثلاثاء ٨ تموز ٢٠٠٨ - العدد ١٩٥٠٣ - السنة ٩٧

نقابة موظفي أوجيرو ترد على خطط الهيئة المنظمة للاتصالات: سنطلع أصحاب القرار على مدى خطورتها على الواردات و«ليبان تلكوم»

ردّ رئيس نقابة موظفي ومستخدمي قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية «أوجيرو» جورج اسطفان على رؤية وخطط الهيئة المنظمة للاتصالات وبرنامج تحرير الاتصالات، وذلك في مؤتمر صحافي عقده اليوم في حضور أعضاء النقابة، قال فيه:

«لا نريد شريكاً استراتيجياً، نريد شركة اتصالات لبنانية لبنانية لبنانية، أنشئوا أيها المسؤولون Liban Telecom فوراً وامنحوها ما ورد في قانون الاتصالات من سنوات حصرية، دعونا ندخل الدم الجديد إلى الشركة فلبنان يزخر بالكفاءات الفنية والعلمية الرفيعة المستوى، فالشركة الجديدة بحاجة إلى مئات المهندسين والفنيين والخبراء والإداريين فهي ستخلق مئات فرص العمل لجيلنا الجديد الذي نعتز به، وستكون هذه الشركة شركة رائدة ناجحة بكل ما في الكلمة من معنى، فخبراء الاتصالات اللبنانيون بنوا قطاعات بأكملها في بلاد الغربة والبلدان الشقيقة، فكيف هو الحال في بلادهم؟

وأعلن أن النقابة «باسم كل العاملين في قطاع الاتصالات العام في وزارة الاتصالات وفي هيئة «أوجيرو» تعلن استنكارها وأسفها وألمها لهذا الاستهداف المستحدث، لذلك فهي ستباشر بجولة على كافة المراجع المعنية وأصحاب القرار والكتل النيابية بدءاً من رئيس الجمهورية لشرح وجهة نظرها ولتبيان الخطورة الكامنة في تنفيذ هذه المسودة من ناحية التأثير السلبي المباشر على واردات القطاع أو من ناحية دفن Liban Telecom قبل ولادتها وتحويل ٥٢٠٠ موظف ومستخدم من أكثر الموظفين خبرة وإنتاجية وكفاءة، إلى جيش من العاطلين عن العمل».

قال: إن النقابة تعلن رفضها القاطع لهذه المسودة العائدة إلى خارطة الطريق المقترحة من جانب الهيئة الناظمة للاتصالات، وستتعامل بسلبية مع أي نية لإصدار تراخيص تراها مجحفة في حق الوطن وقطاع الاتصالات والموظفين، علماً أن هناك خلافاً قانونياً يجري حول قانونية إصدار هذه التراخيص، وهل يحق للهيئة المنظمة للاتصالات إصدار هذه التراخيص قبل إنشاء Telecom Liban؟ وفي هذا الإطار تشد النقابة على يد الإدارة، رئيس وأعضاء مجلس إدارة وتطالبهم بإلحاح بمتابعة عملهم الدؤوب في إطلاق وتنفيذ واستكمال المشاريع الجديدة وتنفيذها واستكمالها، وفي الوقت نفسه متابعة التصدي لهذا الاستهداف بكافة الوسائل القانونية». أضاف: إن النقابة ترفض أي تطبيق جزئي أو انتقائي أو متسرع للقانون ٤٣١، هذا القانون الذي ناضلت من أجل إصداره. وإنها لا ترى أي مصلحة لقطاع الاتصالات بشقيه العام والخاص، بما في ذلك مصلحة الهيئة المنظمة للاتصالات لجهة تمكينها من الضلوع بصلاحياتها والقيام بمهامها، إلا بتطبيق كامل ومكتمل للقانون ٤٣١ حسبما نصت عليه مواده. وإن النقابة تحذر من مغبة الضرر الذي قد ينتج عن أي تطبيق جزئي لهذا القانون مما قد يؤدي إلى إحباط في الهمم وإضعاف في العزائم وخفض في الإنتاجية، وبالتالي تردي نوعية الخدمات وانخفاض في الواردات.

وتم اسطفان بالقول: «إن النقابة تعلن مطلبها وتمسكها

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"